"المشترك" والدولة:
شراكة أم صراع في سياق التحولات الترابية الجبلية؟

سعيد ابناي
مختص تربوي، دكتوراه في الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش
المغرب

ملخص:

يتناول المقال دور "المشترك" والدولة في المناطق الجبلية، حيث يبرز "المشترك" كنظام جماعي مستدام يضمن التضامن المحلي وإدارة الموارد مثل المياه والغابات. ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحديثة، تراجعت أنماط التدبير التقليدي لصالح السوق والخوصصة، مما خلق تحديات جديدة. يناقش المقال إمكانية تحقيق توازن بين تدخل الدولة والحفاظ على الخصوصيات المحلية، مع تعزيز التعاون بين الفاعلين المحليين والجمعيات لضمان استدامة الموارد. حيث يشدد هذا المقال على أهمية دور الدولة كشريك استراتيجي يدعم "المشترك" من خلال سياسات تشاركية تعزز التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: المشترك، تدخل الدولة، إدارة الموارد، الترابات الجبلية، التحولات الاجتماعية والاقتصادية، التنمية المستدامة.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

ابناي، سعيد. (2024، دجنبر). "المشترك" والدولة: شراكة أم صراع في سياق التحولات الترابية الجبلية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 9 (الجزء 2)، السنة الأولى، ص 724-735.

Abstract:

The article explores the role of common resources and the state in mountainous regions, highlighting the "commons" as a sustainable collective system that ensures local solidarity and the management of resources such as water and forests. With recent economic, social, and environmental transformations, traditional management practices have declined in favor of market-driven approaches and privatization, leading to new challenges. The article discusses the potential to balance state intervention with the preservation of local characteristics while promoting collaboration between local actors and associations to ensure resource sustainability. It emphasizes the importance of the state's role as a strategic partner supporting the "commons" through participatory policies that foster sustainable development.

Keywords : The commons, state intervention, resource management, mountainous regions, socio-economic transformations, sustainable development.

تقديم

يشكل "*المشترك*" عنصرا أساسيا في البناء الترابي بالمناطق الجبلية، حيث يعكس نظاما مستداما قديما قائما على مبادئ جماعية تحكمها قواعد عرفية وأخرى مستمدة من الشريعة الإسلامية. ويعد هذا النظام ناقلا للتنمية المحلية، وخطابا متجذرا في التراب، تتبناه الساكنة المحلية في إطار العمل الجماعي والتضامني وتبادل الجهود. إن المصلحة المشتركة والتدبير الجماعي للموارد لطالما كانا محركين رئيسيين لتعزيز الشعور بالانتماء وترسيخ الهوية الترابية.

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات جذرية في هذا الإطار، حيث بدأت تتلاشى مظاهر التدبير الجماعي بفعل تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة. هذه التحولات أثرت على التنظيم التقليدي للجماعات، ما أدى إلى تراجع أدوارها ووظائفها لصالح ظهور الجمعيات والتعاونيات، التي تسعى لتلبية متطلبات الديناميات الحديثة في المناطق الجبلية. وعلى الرغم من أدوارها المتزايدة كوسيط ومعبّئ للموارد والفاعلين، فقد طرحت هذه التحولات تحديات كبيرة أمام استدامة الموارد المشتركة.

تعتبر الموارد المشتركة، كالمياه والمراعي والغابات، أصولًا حيوية لمجتمعات جبلية متعددة تعيش في سياقات ترابية ذات خصوصية. ومع ذلك، فإن إدارتها تتطلب تعاونا وتنسيقا جماعيا لضمان استدامتها وتوزيعها العادل. وهنا يبرز السؤال: هل يمكن للدولة أن تكون شريكا فعّالًا في تعزيز هذا التدبير الجماعي، أم أن تدخلها قد يزيد من التعقيد والصراعات؟

سيحاول هذا المقال الإجابة على هذا السؤال عبر استعراض تأثير الحداثة ومنطق السوق على هذه الترابات التقليدية المحافظة، وتحليل انعكاسات ذلك على الممارسات والسلوكيات الجماعية، مع تسليط الضوء على البحث عن الخصوصيات المحلية كوسيلة لتثمين الموارد والتنمية الترابية.

1. عن أي مشترك نتحدث؟

لفهم طبيعة مفهوم "المشترك"، من الضروري الرجوع إلى الدراسات التاريخية، خصوصا تلك المتعلقة بإنجلترا في العصور الوسطى. تكشف هذه الدراسات أنه بحلول عام 1740، تم إلغاء حقوق الفلاحين في استخدام أراضي النبلاء للزراعة والرعي والصيد، مما مهد الطريق لظهور فكرة

"مأساة المشترك"[1]. قدم هاردين هذه الفكرة في مقاله الشهير عام 1968، حيث جادل بأن غياب المسؤولية الفردية عن إدارة الموارد المشتركة يؤدي إلى استنزافها وتدميرها. وقد استُخدمت هذه الحجة كقاعدة فلسفية وسياسية لتعزيز مفهوم الملكية الخاصة ودعم النظام الرأسمالي.

لكن مع التحولات الحديثة، برزت قراءات جديدة لمفهوم "المشترك". يرى البعض أن "مأساة المشترك"، كما وصفها هاردين، قد انتقلت إلى مأساة السوق، حيث تستنزف الموارد بشكل مستمر دون محاسبة. المشكلة الحقيقية تكمن في أن الاقتصاد التقليدي غالبا ما يغفل عن القيمة الاجتماعية والبيئية التي يوفرها "*المشترك*"، في هذا السياق، يختلف منطق "*المشترك*" عن منطق السوق. فبينما يسعى الأول إلى تحقيق العدالة والاستدامة على المدى البعيد، يركز الثاني على الأرباح قصيرة الأمد، مما يحوّل الموارد المشتركة إلى سلع قابلة للبيع والشراء.

لتبسيط المفهوم، يقترح المنتدى الدولي للعولمة ثلاثة أنواع رئيسية من "المشترك:"

- الموارد الطبيعية: مثل الهواء، والماء، والأرض، والغابات، التي تشكل أساس الحياة.
- الثقافة والمعرفة: الإبداعات الجماعية والمعارف المتراكمة عبر الأجيال.
- المشترك الاجتماعي: الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية التي تضمن وصول الجميع إليها.

ومع ذلك، سيركز التحليل على الموارد الطبيعية في السياقات الجبلية، حيث يظهر أن "المشترك" بدأ يفقد طابعه الجماعي والتضامني لصالح الخوصصة والتسليع. على سبيل المثال، تحول الماء من "ماء الله" إلى "ماء الدولة"[2]، مما يعكس تحولا في تصور الموارد المشتركة من حق عام إلى مورد يخضع للتسليع والتسعير.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن "*المشترك*" هو ملك للجميع، وليس للدولة أو الخواص. ومع ذلك، عندما تصبح الملكية بيد الدولة، تضعف العلاقة الأخلاقية والقانونية مع المواطنة. مثال ذلك الصراعات التي نشأت بين الساكنة الجبلية وإدارة المياه والغابات بعد صدور قانون الغابات سنة 1917، حيث انتقلت ملكية الغابات إلى الدولة. يثير هذا الوضع تساؤلات حول

[1] Hardin G., 1968. « The Tragedy of the Commons », Science, New Series, vol. 162, pp. 1243-1248.

[2] Pascon P., « De l'eau du ciel à l'eau de l'État. Pshychosociologie de l'irrigation au Maroc », Hérodote : Revue de géographie et de géopolitique, ISSN 0338-487X, N°. 13, 1979, p. 60-78

حقوق الساكنة في الاستفادة من الموارد المشتركة وحمايتها، وهو ما يؤكد أهمية ضمان الحقوق القانونية والمعنوية للسكان المحليين في إطار التدبير الجماعي للموارد.

ومع ذلك، فإن الصراعات حول الموارد المشتركة، كالمياه والمراعي، تشكل أمثلة بارزة على النزاعات الاجتماعية-البيئية. في مناطق مثل الأگدال، تتمحور هذه الصراعات حول توزيع الموارد، مما يثير تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراءها. هل يتعلق الأمر بخصوصية تميز هذا التراب، أم أن الديناميات الاقتصادية الحديثة هي السبب؟ يرى البعض أن السوق والشركات والمؤسسات الجديدة اجتاحت المجال المشترك، مما أدى إلى استبدال قيم التضامن والاندماج بقيم الاحتكار والربح الشخصي.

إن دارسة التدبير الجماعي للموارد المشتركة تكشف لنا عن توزيع الالتزامات والحقوق وقواعد صنع القرار بين الفاعلين، وبذلك نجد أن "*المشترك*" يتسم بتوزيع غير متساو للحقوق بين المستعملين. وفي هذا الإطار يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع رئيسية لحقوق الملكية: أولهما حق الولوج، والذي يضمن الوصول إلى الموارد للمستعملين المعترف بهم والمرخص لهم. أما الخصائص الأخرى المتبقية تتموقع على مستوى الخيارات الجماعية لتدبير الممتلكات: الأمر يتعلق بحق التدبير –والتي تحدد شروط استخدام الموارد المشتركة-، ثم حق الإقصاء والتصرف –الذي يحدد المستفيدين من حق الوصول إلى الموارد وكيفية نقل هذه الحقوق.

هذه الحقوق تعكس تفاوتا بين المشاركين، مما يتطلب وجود نظم حكامة فعّالة لتنظيم المصالح والصراعات. كما أن استدامة "*المشترك*" تعتمد على قدرة الفاعلين على احترام القواعد الجماعية ووضع آليات تنظيمية قوية.

هكذا يتبين أن "*المشترك*" يمثل نموذجا اجتماعيا-قانونيا مركبا يتطلب فهما دقيقا لتوزيع السلطة والموارد ضمنه. ومع ذلك، فإن التحول نحو تسليع الموارد المشتركة يطرح تحديات كبيرة تتعلق بالعدالة والإنصاف، مما يستوجب تعزيز نظم الحكامة الجماعية لضمان استدامة الموارد وحماية حقوق جميع المستفيدين.

2. علاقات السلطة ولعب الفاعلين

يشكل "المشترك" فضاء تتفاعل فيه علاقات السلطة، حيث يؤدي توزيع الحقوق إلى إعادة النظر في مشروعية الفاعلين وتمثيليتهم. ويضع تحليل هذه العلاقات مسألة الإنصاف في قلب النقاش (Ostrom, 1990)، إذ يتطلب نجاح "*المشترك*" تحقيق توازن بين العدالة الاجتماعية

والعدالة المجالية (Agrawal, 2001)، رغم تضارب مصالح الفاعلين واختلاف مواقفهم. وبذلك يشير "*المشترك*" إلى مفهوم التدبير الذاتي الذي يمارسه الفاعلون المحليون، الذين قد يطرحون في بعض الحالات قضايا متعلقة بالسيادة السياسية والاجتماعية-الاقتصادية.

في المقابل، يثير "المشترك الجديد" تساؤلات حول دور الدولة، خصوصا فيما يتعلق بالتعايش بين نظم تدبير غير متجانسة، كأنظمة التدبير التقليدية الجماعية المحلية، منطق السوق، وتدخل الفاعلين العموميين. هذه المقاربة التي تركز على تحليل التفاعلات بين السوق والدولة تعد مفتاحا لفهم كيفية اشتغال "*المشترك*" (Harvey, 2005) والنماذج الاقتصادية التي تضمن استدامته.

تظهر التجارب الميدانية حول "*المشترك*" أن محاولات إشراك الفاعلين المحليين يمكن أن تسهم في بناء الدولة وتعزيز أنماط التدبير المشترك، سواء عبر الجماعات أو الجمعيات. ومع ذلك، يبقى "*المشترك*" معرضا لمبدأ الإقصاء، مما يعقد دور السياسات التنموية التي تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والديمقراطية. فمن المعروف أن السياسات التنموية تعتمد على المشاركة، لا الإقصاء، كوسيلة لتحسين جودة المشاريع ونتائجها، لا سيما تلك الممولة من الجهات المانحة.

وفي هذا السياق، يرتبط نجاح "*المشترك*" بالسياق السياسي والمؤسساتي الذي ينشأ فيه. وغالبا ما يستهدف "*المشترك*" إنتاج سلع أو خدمات تعوض الفشل في تقديم الخدمات العمومية، وتحقيق الاعتراف السياسي بالمجتمعات، أو حتى الحفاظ على المعارف التقليدية.

إن طبيعة الموارد في "*المشترك*" ليست العامل الحاسم، بل يعد "المشترك" بناء اجتماعيا يتشكل عبر عمليات التواصل والممارسات اليومية (Hess & Ostrom, 2007). ومن هنا، لا تعتبر أي موارد بطبيعتها ميؤوسًا من إدارتها بشكل مشترك، كما أن الموارد لا تتحول إلى "مشترك" تلقائيا. لكن الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح، هل يمكن اعتبار "*المشترك*" الذي يشمل الدولة كفاعل دائما، مشتركا حقيقيا؟ إذا كان كذلك، فما هي الظروف التي تضمن استمراريته؟ وهل يمكن أن يستمر "المشترك" في غياب التفاعل مع الدولة في مشاريع التنمية؟ تكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة في ظل الاعتراف المتزايد بمبدأ المشاركة كعنصر أساسي لاستدامة التدخلات التنموية ونجاحها (Bollier, 2014).

3. الدولة، فاعل أساسي في بناء "المشترك"

تثير مسألة دور الدولة في توفير الظروف الملائمة لنشوء "المشترك" تساؤلات حول طبيعة الدولة وممارساتها (Ostrom, 1990). هذا يتطلب إعادة النظر في نموذج الدولة البيروقراطية القائم على العلاقات الفردية، والاعتراف بأشكال تنظيمية جماعية تتأسس على الأعراف والتقاليد المحلية التي لطالما لعبت دورا محوريا في إدارة الموارد المشتركة.

في الترابات الجبلية، مثلا، يعتبر "*المشترك*" جزءا لا يتجزأ من الهوية المحلية، حيث يتأسس على التعاون والتضامن بين الساكنة. مع ذلك، يرتبط مفهوم التنمية الحديثة بسياسات عمومية مثل "مخطط المغرب الأخضر"، خاصة الدعامة الثانية التي تهدف إلى تثمين المنتوجات المحلية. إلا أن هذه السياسات قد تتعارض أحيانا مع القيم التقليدية للمجتمع الجبلي. في هذا السياق، يصبح من الضروري أن تعترف الدولة بالتنظيمات والقواعد التي تحكم "*المشترك*"، ليس فقط بالمصادقة عليها، ولكن بتحمل مسؤولية تفعيلها وتوفير الظروف المواتية لها. إذ يجب على الدولة أن تتحول من فاعل تقليدي إلى شريك فعلي في بناء "*المشترك*"، من خلال تمكين الفاعلين المحليين وتحفيزهم على المشاركة.

ولإنجاح هذه الشراكة، يجب على الدولة أن تتبنى دورا استراتيجيا لا يقتصر على توفير الموارد المالية، بل يشمل أيضا الموارد القانونية والتنظيمية (Ribot, & Peluso, 2003). على سبيل المثال، قوانين مثل قانون الغابات لسنة 1917، وقانون الماء 15-36، والقوانين التنظيمية للجمعيات والتعاونيات، التي تمثل أدوات مهمة وحيوية في تحديث الاقتصاد الجبلي وتعزيز الحكامة في تدبير الموارد.

ومع ذلك، فإن تحقيق "الحكامة بدون حكومة" يبقى حلما صعب المنال، إذ لا تزال الدولة الفاعل الأساسي الذي يمتلك القدرة على ضبط السياسات والتنظيم. لذلك، يجب على الدولة التكيف مع التطورات وتغيير طرق عملها من خلال التفاوض مع مختلف الفاعلين. في هذا السياق، تصبح الدولة شريكا، وسيطا، ومفاوضا في إطار فعل عمومي متعدد المراكز.

يتجلى "*المشترك*" اليوم في قدرته على الجمع بين الإنسان والموارد لإنتاج سلع وخدمات مادية وغير مادية (Hardt & Negri, 2009). في السياق الجبلي، يمثل "*المشترك*" أساسا لتثمين المنتوجات المحلية، مثل المنتجات الفلاحية التقليدية، في إطار الاقتصاد التضامني. ومع ذلك، فإن مفهوم "*المشترك*" لا يقتصر فقط على الموارد الطبيعية التقليدية كالمراعي والغابات والماء، بل يشمل أيضا

إنتاج المعرفة والتعليم والخدمات الصحية، مما يعزز التجديد والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

على الرغم من استقلال "*المشترك*" عن الدولة والقطاع الخاص، إلا أن الرابط الأساسي بين أشكال الإنتاج المختلفة يظل التضامن. هذا التضامن يعكس تطورا مستمرا بدءًا من الأنماط التقليدية إلى الجيل الجديد من "*المشترك*" الذي ظهر بعد الثورة الصناعية.

لقد تطور "*المشترك*" من علاقة مركبة بين الإنسان والطبيعة إلى أشكال حديثة تشمل التعاونيات والجمعيات (Polanyi, 1944) التي تسهم في تحديث وتجديد الاقتصاد الجبلي. هذه التحولات ليست مجرد تأميم للموارد، بل هي إعادة تنظيم تقوم على العمل الجماعي والإنتاج التضامني، حيث تلعب الجمعيات والتعاونيات دورا محوريا في إدارة الموارد وتدبير المقاولات الاجتماعية.

من منظور جغرافي، لا يكمن الهدف في تصنيف الأشكال المختلفة لـ"المشترك"، بل دراسة السياسات العمومية والممارسات الاجتماعية التي تُثري التجارب الجماعية وتحافظ عليها كجزء من الثقافة الترابية. من خلال ذلك، يمكن للمجتمع الحفاظ على "*المشترك*" كأداة لتعزيز التنمية المستدامة والتكامل بين الفاعلين المحليين والدولة.

في الختام، تمثل الدولة و"*المشترك*" كيانين معقدين يصعب اختزالهما في تعريف بسيط أو رؤية وحيدة (Dardot & Laval ; 2014). "المشترك" ليس بديلا عن الدولة أو السوق، بل هو مكمل لهما. إنه إطار يتيح بناء جسور بين الإنسان والموارد والمجتمع، مما يعزز الالتزام الجماعي ويعيد تشكيل العلاقة بين الأفراد وبيئتهم في سياق التنمية المتجددة.

4. الدولة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني: نحو تحالف جديد لصالح التر ابات

تظهر موارد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قدرتها الكبيرة على تنشيط التراب وتوفير دعم حاسم للمجتمعات المحلية من خلال تعزيز المشاريع التنموية. مع ذلك، فإن هذه الموارد وحدها غير كافية لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للساكنة المحلية. لذلك، من الضروري دمج هذه الموارد مع العمل العمومي وإشراك موارد السوق (Polanyi, 1944)، حيث يجب على الفاعلين تبني استراتيجية تنموية متعددة الأبعاد. لذلك من المهم التفكير في الاقتصاد الاجتماعي باعتباره ليس مجرد وسيلة لتخفيف عبء الاستثمار عن الدولة في المناطق الجبلية، بل هو إطار يُمكّن من تعزيز الدينامية الجماعية وتحقيق التكامل بين مختلف الأطراف الفاعلة.

تقتضي محاربة الفقر والتهميش في المناطق الجبلية حضورا قويا وفاعلا للدولة (Bebbington, 1999). هذه الحقيقة تبرز الانتقادات الموجهة للاستراتيجيات التي تلقي بمسؤولية التنمية على المجتمعات المحلية وحدها، وتغفل دور الدولة المحوري. في المقابل، يشير أنصار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى أهميته كوسيلة لإطلاق مبادرات تنموية تستثمر الموارد المتاحة بشكل فعّال. في هذا السياق، لا يقتصر دور الدولة على تحويل أو إعادة توزيع الموارد، بل يمتد ليشمل تنسيق الجهود بين الفاعلين المحليين، ودعم التجارب المحلية، وتعزيز الشراكات التي تحفز التنمية.

وبالشراكة مع الدولة، يمكن للفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يلعبوا دورا محوريا في تعبئة المواطنين نحو تحقيق أهداف التنمية. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن تدخل الدولة في تدبير الموارد المشتركة قد أضعف جزئيا أو كليا دور "الجماعة" التقليدية (Bollier, 2014)، مما أدى إلى فقدان الساكنة للارتباط بقيمهم المجتمعية، مثل تملك الموارد والتشبث بالهوية الترابية المحلية.

وبالرغم من تبني الدولة لاستراتيجيات جديدة لإدارة هذه الترابات، لكن غياب الفهم العميق لبعض العوامل الترابية والخصوصيات الجبلية قد يؤدي إلى إضعاف السياسات التنموية وحتى تقويض "*المشترك*" كأداة محلية لإدارة الموارد. هذا الوضع يفرض على الدولة أن تتطور نحو نموذج جديد، يتمثل في نقل السلطة إلى المستويات المحلية والتنازل عن بعض الأدوار لتمكين المبادرات التي تبنى من الأسفل إلى الأعلى.

في هذا الإطار، يطرح Michel Bauwens (2015) مفهوم "الدولة الشريكة"، حيث تصبح الدولة عاملا مساندا لتطوير "*المشترك*"[1]، من خلال توفير الدعم المؤسساتي، وتعزيز المبادرات المحلية، وتشجيع التعاون بين الفاعلين. هذا النموذج لا يهدف إلى تقويض دور الدولة، بل يسعى إلى إعادة صياغته بحيث يمكنها من لعب دور أكثر شمولا في تعزيز التنمية المستدامة.

مما سبق، يتضح جليا أن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للمناطق الجبلية يتطلب تكاملا بين الدولة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. إذ لا يمكن الاستغناء عن الدولة باعتبارها عنصرا أساسيا في إدارة الموارد وتنسيق الجهود، كما أن تعزيز دور الفاعلين المحليين في إطار من الشراكة يضمن استدامة التنمية. إن تطبيق نموذج "الدولة الشريكة" يمثل فرصة لإحداث تحول إيجابي

[1] Bollier D., « Faire en commun : un paradigme social de transformation », 2015

في السياسات التنموية من خلال تمكين "*المشترك*" وإشراك المجتمع في بناء مستقبل أكثر عدالة واستدامة.

خاتمة

ختاما، يمكن التأكيد على أن دور الدولة في التدبير الجماعي للموارد المشتركة يتسم بازدواجية واضحة. فمن جهة، تعد الدولة فاعلا أساسيا في تنظيم الاستخدام المستدام والعادل للموارد المشتركة، من خلال وضع السياسات التي تثمنها وتحميها. ومن جهة أخرى، تواجه الدولة تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة عند السعي لإيجاد توازن دقيق بين احتياجات المجتمع المحلي والمصالح المتضاربة لمختلف الفاعلين.

لذلك، من الضروري أن تتبنى الدولة سياسات شاملة ومتكاملة، تعزز التعاون بين مختلف الفاعلين، وتدعم المشاركة المجتمعية الفاعلة في عمليات التدبير الجماعي. كما يجب أن تراعي هذه السياسات الخصوصيات المحلية لكل منطقة، مع توفير إطار قانوني وتنظيمي يضمن استدامة هذه الجهود.

إن بناء مجتمع جديد قائم على مبادئ التضامن والتعاون يتطلب من الدولة نهجا مرنا وشراكة فعلية مع الفاعلين المحليين، بما يمكّن من استثمار الموارد المشتركة بطريقة تحقق العدالة الاجتماعية والمجالية وتدعم استدامة التنمية للأجيال القادمة.

لائحة المصادر والمراجع

- ابناي سعيد 2021 "المشترك على محك التجديد والتأصيل: استمرارية التدبير ورهانات التنمية، حالة وادي الزات وأوريكا"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش.
- بنطالب علي، أيت عدي مبارك، أيت الغازي عبد القادر (تنسيق وإشراف): "المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب" 2018. أعمال الندوة الدولية المنظمة من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وجامعة السلطان مولاي سليمان وكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال بتاريخ 30-31 أكتوبر 2014. منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط. مركز الدراسات التاريخية والبيئية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 50. دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 497 ص.
- بورقية رحمة،. 1991 "الدولة والسلطة والمجتمع" دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة، الطبعة الأولى.
- Bauwens M., 2015. « Sauver le monde. Vers une économie post-capitaliste avec le peer-to-peer », Paris, Éditions Les Liens qui libèrent, 268 p.
- Bebbington A., 1999. « Capitals and Capabilities: A Framework for Analyzing Peasant Viability, Rural Livelihoods and Poverty », World Development.
- Bollier D., 2014. Think Like a Commoner: A Short Introduction to the Life of the Commons, New Society Publishers.
- Bollier D., 2015. « Faire en commun : Un paradigme social de transformation », 22 p.
- Bonnet B., 2000. « Gestion commune des ressources naturelles, vers un renforcement des capacités locales », IEED, dossier n° 94, 24 p.

- Boujrouf S., El Mostafa H. & Dubeuf J.P., 2020. « La participation des politiques publiques à l'émergence et à la gouvernance des dispositifs de valorisation des produits de terroir : Une analyse croisée des politiques de valorisation des produits de terroir au Maroc et en Corse », Séminaire MEDINNLOCAL VALORISATION, 2015, Marrakech, Maroc. (hal-02801240).
- Coriat B., 2015. « Le retour des communs : La crise de l'idéologie propriétaire », Paris, Les Liens qui libèrent.
- Dardot P. & Laval Ch., 2014. «Commun : Essai sur la révolution au XXIe siècle», La Découverte, Paris, 400 p.
- Hardin G., 1968. « The Tragedy of the Commons », Science, New Series, vol. 162, nº 3859, pp. 1243-1248.
- Hardt M. & Negri A., 2009. Commonwealth, Harvard University Press.
- Harvey, D., (2005). A Brief History of Neoliberalism. Oxford University Press.
- Hess, Ch, & Ostrom, E., (2007). Understanding Knowledge as a Commons. MIT Press.
- Lazarev G., 2005. « La gestion participative des terroirs de montagne au Maroc, condition d'une maîtrise de la "production d'eau" », Critique économique, nº 15, pp. 141-154.
- Leyronas S. & Bambridge T., 2018. « Communs et développement : Une approche renouvelée face aux défis mondiaux », Revue internationale des études du développement, 2018/1, nº 233, Éditions de la Sorbonne, pp. 11-29. https://doi.org/10.3917/ried.233.0011.
- Ostrom E., 1990. Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action, Cambridge University Press.

- Ostrom E., 2010. « Gouvernance des biens communs : Pour une nouvelle approche des ressources naturelles », Éditions De Boeck, Bruxelles, 301 p.
- Parance B. & de Saint Victor J., 2014. « Repenser les biens communs », Paris, CNRS Éditions.
- Pascon P., 1979. « De l'eau du ciel à l'eau de l'État, psychosociologie de l'irrigation au Maroc », Hérodote, Paris : Revue de géographie et de géopolitique, nº 13, pp. 60-78.
- Polanyi K., 1944. The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time, Beacon Press.
- Rachik H., 2016. «Contester le Droit : Communautés, familles et héritage au Maroc», Éditions La Croisée des Chemins, Rabat, 330 p.
- Ribot J.C. & Peluso N.L., 2003. « A Theory of Access », Rural Sociology.
- Thome P., 2013. « Interactions entre biens communs et économie sociale et solidaire », Colloque de l'ADDES, 22 octobre 2013, Paris.